

والحق أن أحدا لم يكذبه ولا اتهمه بالكذب كما دلت النصوص السابقة وإنما كان هو القلق وخوف الوقوع في الخطأ والتزام خطة الإقلال من الرواية مثلهم فبين لهم أبو هريرة ظروفه، وحالته من الملازمة، وحفظه الشديد وهو أمر يخالف حال من خاف الرواية ولزم الإقلال، أما هو فيرى كثرة حفظه وصدقه والتزامه بالتبليغ كأمر الله فلم يعارضه أحد ولكنه كان يرد على من شنع عليه بغير علم زاعما إكثاره ملمحا باحتمال الخطأ أو دخول التدليس عليه .

ومضى الشيخ على خطته فاتخذ من فقره وجوعه الذى يصرعه دليلا على سوء مكانته عند رسول الله ﷺ وهى عنصرية لا يقرها رسول الله ﷺ بل جاء لخارتها، وكان رحمة الله للعالمين لا للأشراف وحدهم .

وظل الشيخ بعد كل ما تقدم مصمما على أن الصحابة والتابعين أنكروا عليه حديثه وأن من جاء بعدهم ضلوا العقول بعدالة الصحابة، أما هو وآل البيت فلم يقموا فى هذا الخطأ بل أنزلوا الصحابة حيث أنزل الصحابة أنفسهم ثم مضى يستشهد بما قاله أحمد أمين فى (فجر الإسلام) وقد تقدم الرد على ذلك كما ذكر أن الأحناف يقدمون القياس عندهم على ما يرويه أبو هريرة (ولا حرج عليهم فى طريقتهم) وأخذ يستشهد بما تقدم من موقف عمر من روايته^(١) وقد تقدم توضيح المراد منه فلا داعى للتكرار .

أما استشهاد الشيخ بما رواه ابن خجر فى (الإصابة) الذى تقدم (٢٠٦/٤) فالصحيح أن عمر رضى الله عنه لما بلغه حديث أبى هريرة استدعاه وقال : أكنت معنا يوم كذا فى بيت فلان؟ .

قال نعم: وإن رسول الله ﷺ قال: «من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» .
قال: اذهب الآن فحدث . فلم يهدده عمر بالنفى إذا لم يترك الحديث، ولم يضربه غاضبا كما قال الإسكافى .

(١) أبو هريرة: ١٨٥-١٩٢ .